

الاجتماعية والدولة الطائفية

الرسمي والخاص وكذلك بحسب المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة. وبدت بنية تدخلات الدولة في هذا الحقل (التعليم الرسمي) معاكسة لما انتهت إليه بنية التدخلات المماثلة في البلدان المتقدمة التي سبقتنا: حضور ضعيف نسبياً للتعليم الرسمي في لبنان في المراحل الابتدائية وما قبل الابتدائية، ومن ثم ارتفاع تدريجي لهذا الحضور في مراحل التعليم اللاحقة، وصولاً إلى الجامعة.

■ وخضع تجسيد الحق في الصحة، إلى حد معين، للمنطق نفسه، حيث تعددت نظم التأمين الصحية العامة وشبه العامة - وفقاً لشروط انتساب ومعايير تغطية غير خاضعة لمنطق متجانس - ولكن مع استمرار افتقار نحو نصف اللبنانيين نظام تأمين صحياً صريحاً ومحدداً. واستقرت تكاليف الخدمة الصحية على مستويات عالية نسبياً (في المقارنات الإقليمية والدولية) بالرغم من وجود فائض في العرض الصحي على المستوى الوطني، لجهة متوسط عدد أسرة المستشفيات وعدد الأطباء والصيدال لكل ألف نسمة، وكذلك لجهة حجم ونوع التجهيز الصحي مقارنة بمستوى المداخيل. وقد شجعت آليات التمويل الحكومية الراهنة على إعادة إنتاج هذا التعايش الهجين بين المستوى المرتفع لكلفة الصحة من جهة، وذلك الفائض في العرض الصحي من جهة ثانية.

■ ويبرز الخلل في تجسيد الحقوق الاجتماعية، بصورة أشد سطوياً، إزاء موضوع توفير فرص العمل لعشرات الآلاف من اللبنانيين المتدفقين سنوياً إلى سوق العمل. فقد بقي دور الدولة المباشر (عبر التوظيف الحكومي) وغير المباشر (عبر سياسات التحفيز الإنمائية القطاعية) معدوماً أو شبه معدوم على هذا الصعيد. وفي المقابل خلفت التركيبة الاجتماعية - الطائفية بصماتها الملموسة على آليات العمل الناظمة للقطاع الخاص في هذه السوق. وقد بدت العلاقة بين بنية الطلب على العمل من جانب المؤسسات الخاصة، وبين بنية العرض الوافد من مخرجات النظام التعليمي، محكومة باعتباريات مناطقية وطائفية وعائلية ضيقة ومعينة للمتقدم. وهذا ما أفضى إلى ضعف حراك القوى العاملة، وعزز البطالة الصريحة والبطالة المغتنة والنقص في التشغيل، وأنتج ذلك المستوى البائس من إنتاجية العمل.

■ في ما يتجاوز الحقوق الاجتماعية الأساسية للمواطنة (أي التدخلات الأعم والأشمل)، إلى القضايا الأضيق نطاقاً التي تشمل مجموعات سكانية محددة تعاني الفقر المدقع والهشاشة والإقصاء وتبعات عدم المساواة... فإن صورة المعالجات المطلوبة لا تبدو زاوية أو واعدة. فالموارد البشرية والمالية والمؤسسية المخصصة لتوفير تلك المعالجات، ونظم الاستهداف المحددة الواجب اعتمادها، والبرامج المزمّنة التي ينبغي تنفيذها... إن هذا كله يستمر

عرضة للتشويش والارتباك. وتطغى فوضى شبيهة شاملة - وأحياناً فوضى «ذكية» ومنظمة - على العديد من التدخلات الموضوعية التي طوّرتها الدولة في هذا المضمار، وطوّرتها كذلك مؤسسات ما يسمى «المجتمع المدني» بدعم من المؤسسات الدولية التي بقيت حريصة على التقيد بأجندتها الخاصة.

الدولة الطائفية وتشابك المصالح

من ينتج الخدمة الاجتماعية؟ من يمولها؟ وهل من تقويم لحسن الأداء والمتابعة والتثبت من وصول الخدمة إلى المستهدفين الأساسيين منها؟

■ لا تنتج الدولة بشكل مباشر إلا القليل من الخدمات الاجتماعية (باستثناء التعليم الرسمي)، بينما تضطلع بدور أكبر نسبياً في تمويل إنتاج هذه الخدمات عبر القطاع الخاص والجماعات غير الحكومية المتنوعة، ولا سيما الدينية منها.

■ بيد أن الدور التمويلي للدولة يبقى في جميع الأحوال متواضعاً نسبياً، وخصوصاً على مستوى المقارنات الإقليمية والدولية: فالدولة تكاد تغطي نحو 40% من إجمالي إنفاق المجتمع على التعليم، مع العلم أن ما بين ربع وخمس هذا التمويل العام يتحول إلى أقدية التعليم الخاص عبر المنح المقررة لموظفي الدولة؛ كذلك فإن الدولة لا تغطي إلا نحو 35% من إجمالي إنفاق المجتمع على الصحة، مع العلم أن هذه النسبة تشمل ما يدفعه الأفراد وأصحاب العمل من اشتراكات لفرع المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

■ وفي كل ما له علاقة بالتمويل العام للخدمات الاجتماعية غير المنتجة من جانب الدولة، يسجل دور كبير للجماعات الدينية - السياسية، التي غالباً ما ترتدي ثوب الجمعيات «الأهلية» غير الحكومية (التعليم الخاص المجاني، المستشفيات والمؤسسات الصحية المملوكة من هذه الجماعات، خدمات الرعاية الاجتماعية، خدمات مؤسسات الإيواء...). وإذ يؤدّي القطاع الخاص دوراً أساسياً في هذا المجال، فإن مجمل عناصر القوة والضعف التي يمتدّ بها الاقتصاد اللبناني تنعكس في آليات عمله وأدائه، مع ميل بعض حلقاته نحو تعظيم الربح، وميل بعضها الآخر نحو التفتت من نظم التعريفات ومعايير العمل المهني ومن الرقابة والمساءلة.

■ إن هذا يطرح مشكلة الضمانات المفترض توفيرها للمواطنة الاجتماعية المتكافئة في ظل نظام سياسي مشّتت ومحكوم بمنطقتين متعارضتين، منطق الدولة المدنية من جهة، ومنطق الجماعات الدينية - السياسية من جهة أخرى. وتزداد هذه المشكلة حدة عندما يسجل اتجاه عملي نحو تفكيك نظام التامينات والخدمات العامة الملصحة أشباه نظم تبنيها الجماعات الدينية - السياسية المختلفة، وتوسّلها أداة للاستمرار في إخضاع «جماهير الطوائف» سياسياً واجتماعياً في مقابل حفنة من الخدمات التي غالباً ما يجري تمويلها - وهذا هو الأفتق - عبر عمليات قضم واقتطاع للمال العام. إن استقطاب فئات اجتماعية متزايدة عبر أشباه النظم الخدمية هذه، ينطوي على آثار بالغة السلبية، وخصوصاً بالنسبة إلى انتظام مفهوم المواطنة الاجتماعية وعلاقة انتماء المواطن إلى الدولة المدنية. وباختصار إن هذا الاستقطاب يعرّز إعادة إنتاج النظام الطائفي ونخبة العائلية والدينية.

■ إن إحدى أبرز المفارقات ذات الدلالة السياسية والاجتماعية الصارخة، تتمثل في الآتي: أن محرك التقدم الاجتماعي في الستينات وأوائل السبعينات قد تجسّد كثمرة لتضافر محاولة بناء الدولة العصرية (الشهابية) وتنامي نضالات الحركة العمالية والاجتماعية المستقلة عن السلطة والجماعات الدينية - السياسية، أما بعد الحرب الأهلية، فإن ما يمكن وصفه بتطور في دور الدولة الاجتماعي، لم يكن سوى ثمرة المقاربات التوزيعية البسيطة والمتخلفة، التي اعتمدها السلطات العامة، والتي حكمتها علاقات المحاصصة الفوقية بين ممثلي الجماعات الدينية - السياسية المختلفة، وسط انهيار الحركة العمالية وترجع وزن الحركة الاجتماعية المدنية عموماً.

* رئيس مؤسسة البحوث والاستشارات/ معدّ ورقة خلفيّة وأحد الكتاب الرئيسيّين للتقرير الوطني للتنمية البشرية الصادر أخيراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

فتنة قيد التحضير؟

سعد الله مززعاني *

في ظواهر الأمور ما يوحي بأن «عجقة» الاتصالات العربية الدائرة الآن بشأن لبنان، إنما هي مجرد تمرين متعدد الأطراف موحد الهدف: ضبط الإيقاع اللبناني في نطاق التفاهم السوري - السعودي (المرشح ليصبح ثلاثياً بانضمام مصر إليه، ورباعياً إذا احتسبنا لبنان أيضاً). ويضيف البعض إلى ذلك أيضاً، أن ثمة تمريناً ثانياً قيد التنفيذ الآن، وهو يتصل بتمكين الرئيس المكلف سعد الحريري من ارتياد نادي رؤساء الوزراء خلفاً للرئيس فؤاد السنيورة، وأساساً، خليفة لوالده الشهيد رفيق الحريري.

وتوحي ظواهر الأمور أيضاً، وبأن لبنان يشهد تمريناً ثالثاً، هو ذلك المتصل بالعلاقات السورية - الأميركية، حيث تتطور هذه العلاقات باطراد (ولو أنها لم تتجاوز حتى الآن إعلان الأميركيين النوايا الطيبة بعد سقوط حكم «المحافظين الجدد» وسلطتها في واشنطن في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأميركية).

ثمة تمرينات أخرى، أقل أهمية في التأثير على المشهد اللبناني، لكنها تستحق أن يشار إليها في محاولة بلورة ورسم ملامح تركيبة الحكومة اللبنانية العتيدة، ومن أبرز هذه التمرينات، استئناف الحوار والعلاقات بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله، وبين هذا الأخير وحزب المستقبل.

قلنا هذا ما يرتسم في ظواهر الأمور، فماذا عن بوطنها؟ يتحدث متابعون للاتصالات العربية والمحلية بشأن لبنان (السعودية - السورية) واللقاءات التي جمعت السيد حسن نصر الله بكل من رئيسي الحزب التقدمي الاشتراكي والمستقبل أن المسائل «حسرت ودارت» لتتركز في محصلتها على مطلب واحد ووحيد: تخلي قوى الثامن من آذار والتيار الوطني الحر

الحك ليس في «الثالث الضامن» أو المعطل. الحك هو فقط، وهو حصرياً، في بناء مشروع وطني متكامل

عن مطلب الحصول على «الثالث المعطل» في الحكومة الجديدة. ويذكر هؤلاء أن ممثلي المملكة العربية السعودية (وهما ممثلان رفيعاً المستوى) كانا قد طرحا أربعة عناوين هي: ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان في منطقة مزارع شبعا. إعادة النظر بالمعاهدة الموقعة بين سوريا ولبنان (بما في ذلك المجلس الأعلى اللبناني - السوري). المساعدة السورية لنزع سلاح المقاومة الفلسطينية خارج المخيمات وضبطه في داخلها. الضغط على المعارضة الحليفة لسوريا من أجل أن تتخلى هذه المعارضة عن المطالبة بالثالث الضامن أو المعطل شرطاً للمشاركة في الحكومة.

وبلا حظ المتابعون أنفسهم، أن مطلب تخلي فريق الثامن من آذار عن «الثالث الضامن أو المعطل» قد تردد أيضاً بإلحاح في لقاء نصر الله وكل من الحريري وجنبلات. كما يلاحظون أيضاً، أن ممثلي المملكة العربية السعودية الأمير عبد العزيز بن عبد الله والوزير عبد العزيز الخوجة، قد أسقطا، في اللقاء الأخير في دمشق، كل المطالب - الشروط المذكورة آنفاً، لمصلحة الإبقاء على شرط - مطلب وحيد، هو أن تضغط سوريا على حلفائها في لبنان من أجل التخلي عن «الثالث الضامن»!

ويتصل بذلك، في المحادثات واللقاءات المذكورة على الأقل، أمر لم يرد بتاتاً في وسائل الإعلام، وهذا الأمر هو ما كانت قد تناولته مجلة «دير شبيغل» الألمانية في الشهر الماضي. ففي المحادثات العربية أو المحلية، عرضت مسألة «تحول» الملف الإتهامي بشأن المسؤولية عن اغتيال الحريري من دمشق باتجاه حزب الله. وقد عرضت مسائل وأسماء ومجريات من النوع الذي يؤكد أن التحقيق الدولي ليس سرياً إلا على «العامة». أما خاصة الناس، فهم يعرفون الكثير. وهم استناداً إلى هذه المعرفة، يطلبون التعاون ويأملون ترجمة ذلك من خلال تسليم أشخاص ولو كان بعض هؤلاء يشغلون مواقع مهمة أو يمارسون

مسؤوليات حساسة في هذا القطاع أو ذاك، وفي هذا الحزب أو في حزب آخر! لا يفوت المراقبين والمتابعين أيضاً، ملاحظة أن هذه الأمور تطرح رغم ذلك، في مناخ وفاقي وإيجابي! وي زيد ذلك من علامات الاستفهام حول تباين الأسلوب المرن والانفتاحي من جهة، والإصرار على التفرد بالسلطة وتحريك ملف الحريري في وجهة اتهامية حيال حزب الله وطهران، من جهة أخرى. وفي هذا السياق، لم يكن بلا معنى الموقف الذي أعلنه رئيس وزراء العدو الإسرائيلي محذراً من أن تضم الحكومة المقبلة في عضويتها وزراء يمثلون حزب الله. وكذلك ليس بلا معنى أيضاً، أن تبادر إسرائيل لأول مرة، إلى تنفيذ استفزاز وقح ضد عمال لبنانيين يواصلون تنفيذ بعض الأشغال داخل الأراضي اللبنانية في بلدة كفرحلا الحدودية في نطاق مشاريع تابعة للهيئة الإيرانية. ويمكن أن نضيف أيضاً، إلى كل ذلك، التصعيد الذي اتسمت به مواقف القوات اللبنانية وقائدها سمير جعجع، واللهجة الارتدادية إلى أواخر السبعينات التي استخدمها النائب المنتخب عن حزب الكتائب سامي الجميل. يقول المثل «خذوا أسرارهم من صغارهم». وما هو السيد سامي الجميل بجاهر بضرورة بناء علاقة مع إسرائيل كضمانة لسبادة لبنان في وجه المقاومة وسلاحها وسوريا ونواياها!

وخاتمة كل ذلك في «المسك» الأميركي. فلبنان ما زال قبلة أنظار كبار القادة السياسيين والعسكريين الأميركيين، الذريعة، المساعدات للجيش. وهذه المساعدات موجهة بالتأكيد ضد «الإرهابيين» في الداخل ممن وصفهم نائب الرئيس الأميركي في زيارته إلى لبنان قبيل الانتخابات اللبنانية بأنهم «مفسدو السلام»، ودعا حلفاءه اللبنانيين الذين التقاهم في منزل السيدة نائلة معوض، إلى مواجهتهم وإلى «استمالة المترددين»، ضماناً للنجاح في الانتخابات النيابية!

أما على المستوى الداخلي، فالأرضية (المسرح) جاهزة للتحرك في ضوء تداعيات كل ما تقدم، وهي أرضية بلغ فيها الاستنفار المذهبي ذروة غير مسبوق في الانتخابات الأخيرة. وتمرين إطلاق النار بعد انتخاب كل من رئيس المجلس وتكليف سعد الحريري بتأليف الحكومة الجديدة، قد أثبتت مستوى عالياً من الاستعداد لدى طرفي النزاع لنقل المشكل إلى الشارع: بين المواطنين وعلى حساب أمنهم وسلامتهم وأرزاقهم... ولكن من أجل ما هو أخطر: مشروع فتنة شاملة في لبنان!

والمستوى الداخلي هذا، يعكس في الواقع نقطة الخلل الأساسية في الوضع اللبناني. إنها «كعب أخيل» المكشوف والسهل، الذي من خلاله، يجري استهداف ما بقي من مظاهر العافية والحياة، القليلة، في الجسد اللبناني. لم تعد لعبة التبعية المذهبية والطائفية لعبة قليلة الكلفة على الوطن المهدهد، ليس فقط باستقراره، بل باستمراره أيضاً إنها بالتأكيد، سبخية المردود على الأطراف المستخدمين لها والذين نجحوا في استقطاب حوالي ثلاثة أرباع اللبنانيين، في لعبتهم الخطيرة والمدمرة تلك (وخصوصاً في الانتخابات النيابية الأخيرة). لكن هذه اللعبة باهظة الثمن على اللبنانيين وعلى إنجازاتهم في حقول التحرير والمقاومة والديموقراطية والانفتاح...

يحاول بعض أطراف «8 آذار» الآن، سد بعض الثغرات في بنية تحالف هذه الأطراف (وهي بنية هشّة وغير قادرة على تقديم خبار مقنع). لكن ذلك ليس الحل. والحل ليس أيضاً في «الثالث الضامن» أو المعطل. الحل هو فقط، وهو حصرياً، في بناء مشروع وطني متكامل، تكون المقاومة وقوتها ووظيفتها جزءاً منه: مشروع للدفاع عن لبنان في وجه العدوان الإسرائيلي من جهة، ولإصلاح الخلل في نظام علاقات اللبنانيين، عنينا الخلل الطائفي والمذهبي الذي سيكون وقود الفتنة وشرارتها في آن. وهو أيضاً مشروع لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمديونية الهائلة، وإقامة وطن حصين وموحد وعربي وديموقراطي ومستقل، وبما يليق بتضحيات شعبنا وإنجازاته غير المسبوقة.

لا شك بأن ثمة مشروع فتنة يجري تحضيره للبنان. ولا بد من العمل بكل القوة، لمنع هذا المشروع من المرور. كيف ذلك؟ ومتى يبدأ العمل؟

* كاتب وسياسي لبناني

